

أكد وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د. فالح العزب لـ «الانباء» انه لن يسمح في ظل وجوده كوزير للعدل ان يمس اي من كان مكانة القضاة، موضحاً ان من لديه اعتراض على هذا الحكم ان يلجأ الى درجات التقاضي الأخرى. وشدد العزب في أول لقاء صحافي له بعد توليه منصبه الجديد على انه لا تهاون مع أي فاسد «ومتى ما وصلت اليها معلومات حقيقية ان هناك فساداً في مكان ما سنقوم بتقديم مسيبي الفساد الى جهات التحقيق فوراً»، داعياً من لديه مستندات عن فساد ما ان يقدمها الى هيئة مكافحة الفساد او النيابة العامة اما الشعارات الرنانة والمصطلحات الفضفاضة فلا محل لها امام السلطة التنفيذية. وقال: يجب ان يعلم الجميع بان لا مفر من محاسبة أي مسيء مهما كانت مكانته وهذه توجيهات سامية من صاحب السمو الامير، واصفاً الحكومة الجديدة بانها حكومة انجاز، لافتاً الى ان ذلك بدأ في أول جلسة للبرلمان وان الحكومة لم ولن تتنازل عن القواعد الدستورية، فكل ما هو خارج النص الدستوري او اللائحة التنفيذية فلا محل له في هذه الممارسة، لافتاً الى ان دولة القانون مقتضاها ان الجميع يحصل على حقوقه دون «منة» او تكلف. وذكر ان صاحب السمو هو بلا شك احد الآباء المؤسسين للدستور ساهم في وضع اللبنة الاولى له مع اخوانه الوزراء الـ 11 من ابناء الأسرة الحاكمة وأيضاً 20 وزيراً من ابناء الشعب و«يكفيتم في هذا الوطن العزيز ان حباناً الله بهذه الأسرة الكريمة وقيادتها الحكيمة التي اتبعت قواعد الدستور وتعلم تماماً ان كل السلطات في الدولة تدور وجوداً مع نصوص الدستور والقوانين»، مبيناً ان سموه وجه بضرورة محاربة ومواجهة كل خطأ وأي مخالفة او اختلالات ادارية، قائلاً «بدلاً من ان نلعن الظلام يجب ان نضيء شمعة وان نتجه الى تصويب الأمور بدلاً من الحديث في الأروقة والأماكن العامة». ولفت العزب الى ان الدستور يعني ان نوازن بين الحرية والسلطة وهذا الأمر لا يمكن تحقيقه الا من خلال السلطة القضائية التي هي بدورها جزء من سلطات الدولة، مضيفاً «ندعو الله ان نستطيع توفير البيئة المناسبة لتشريعات السلطة القضائية، فالقضاة لا يطلبون بل يهدى اليهم وتجري اليهم الأمور»، وفيما يلي التفاصيل:

اجرى اللقاء: أسامة إبي السعود

وزير العدل وشؤون مجلس الأمة أكد في أول لقاء بعد توليه منصبه أن دولة القانون تقتضي حصول الجميع على حقوقهم دون «منة»

## العزب لـ «الانباء»: لن أسمح بالمساس بمكانة القضاة ومن لديه مستندات عن أي فساد فليقدمها للجهات المختصة

نمد بيدنا للتعاون لإصدار تشريعات تعجل بإقرار حقوق الناس وإبصارها لأصحابها بأسرع وقت ممكن وإنهاء أي اختلالات في ذلك. ولذلك يجب ان نلقت انتباه الناس الى جزيئية مهمة انه لا يمكن انتقاص أحكام القضاء الا بموضوعية وذلك يخص الأحكام النهائية، اما الأحكام الصادرة في درجات التقاضي الاولى فما زالت قابلة للاستئناف والإلغاء والتمييز والإلغاء وقابلة لعرضها على المحكمة الدستورية، وعلينا ان نؤكد ان القضاء يظهر نفسه بنفسه فيما يرفع اليه من قضايا، وهذا المفهوم معلوم لدى الفقهاء عموماً، وبالتالي فعلى الجميع انه يستطيع ان يتناول على القضاء الشامخ ولن أسمح في وجودي كوزير للعدل بان يمس اي ما كان مكانة القاضي لان القاضي اجتهده واصدر حكماً، وعلى من لديه اعتراض على هذا الحكم ان يلجأ الى درجات التقاضي، وبعد ذلك فالحكم النهائي هو عنوان الحقيقة.



(رئيس كومار)

د. فالح العزب مع الزميل أسامة ابو السعود



وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د. فالح العزب

استقبلت المهنيين في وزارة العدل وعلى رأسهم القضاة، فكيف تتعاملون مع مطالبهم وخاصة فيما يتعلق بقانون تنظيم عمل القضاء الذي تم تقديمه الى مجلس الأمة؟

● أولى أولوياتي كوزير للعدل ووزير دولة لشؤون مجلس الأمة هي - بمشيئة الله - اقرار قانون استقلال السلطة القضائية، فالقضاء الكويتي الشامخ هو حصننا الحصين، وهو أساس المعادلة في كل الدساتير، وبالتالي يجب علينا ان ننظر الى هذا المرفق بظفرة اكثر شمولية اقراراً بقواعد الدستور، والتزاماً بإرادة الآباء المؤسسين حيث كانت ارادتهم ان يتم التأكيد على استقلال السلطة القضائية بشكل تام، وذلك لا يعني بان القاضي الكويتي ليس مستقلاً، بل هو مستقل ولكننا نتحدث عن استقلال السلطة القضائية ادارياً حتى يكون هناك فصل بين السلطات، وبلا شك تعاون بينهم.

وجئنا نمد ايدينا للقضاة وللمجلس الأمة لما فيه رفعة هذا الوطن الوطن تحت قيادة صاحب السمو سمو ولي العهد ويتوجهات سمو رئيس مجلس الوزراء، هذه الدولة رائدة في الاقليم في ديمقراطيتها، وما زالت هذه الديمقراطية على مدى 54 عاماً بدون أدنى شك ترسخ قواعدها الدستورية ابتداء من تفسير المحكمة الدستورية لخصوص الدستور وانتهاء بالقضاء بمختلف درجاته.

ونرجو من الله ان نستطيع توفير البيئة المناسبة لتوفير تشريعات تخص السلطة القضائية، فالقضاة لا يطلبون بل يهدى اليهم وتجري اليهم الأمور بدون طلب، والقاضي ليس بحاجة الى استجداء أي سلطة من السلطات، وهو من افضل القضاة على مستوى الاقليم، ولكن ما زالت هناك أمور نحتاج الي ترسيخها في دولة القانون والدستور. والدستور يعني ان نوازن بين الحرية والسلطة، وهذا

نأمل توفير البيئة المناسبة لتشريعات السلطة القضائية والقضاة لا يطلبون بل يهدى إليهم وتجري إليهم الأمور

لا مفر من محاسبة أي مسيء مهما كانت مكانته وهذه توجيهات سامية للحكومة ستمضي قدماً في الإنجاز وفي قادم الأيام سنستمعون ما يسرركم

سموه، ولذلك فالسلطة التنفيذية مسؤولة أمام البرلمان وأمام صاحب السمو، وهذه السلطات جميعاً وجدت لخدمة هذا الشعب، جاءت لم يد العون لمزيد من الحريات.

هل تعتبر الحكومة الجديدة حكومة انجاز حقيقية؟  
● هي حكومة انجاز منذ اول جلسة -بلا شك- والكل يعلم ذلك بان الحكومة لم ولن تتنازل عن القواعد الدستورية، فكل ما هو خارج النص الدستوري او اللائحة التنفيذية فلا محل له في هذه الممارسة ساداً كان خارج الاطر الدستورية والقواعد المنظمة لعمل السلطات.

العادلة الناجزة  
شعار «العادلة الناجزة» الذي رفعته وزارة العدل اين انتم منه، ما مدى تطبيقه على ارض الواقع؟  
● نحن نؤمن بدولة القانون، والعادلة الناجزة جزء منها، لان العدالة الطبيعية نوع من انواع الظلم، وبالتالي فالقصد بمصطلح العدالة الناجزة هو ان يتم التسريع بإجراءات التقاضي واصدار الأحكام حتى تنتزع الناس حقوقها بدلاً من ان ينطئ فيها لسنوات عديدة، ولذلك

عن الدستور فلا محل لها من ان نلعن الظلام يجب ان نضيء شمعة» وان نتجه الى تصويب الأمور بدلاً من الحديث في الأروقة والأماكن العامة.

قوانين جديدة  
الوزير السابق يعقوب الصانع بدء عدد من مشاريع القوانين ومنها «الحكمة الإدارية»، وقضاء مجلس الدولة»، ما موقفكم من تلك القوانين؟  
● انا بدون ادنى شك كخبير دستوري ومختص في القوانين الإدارية طرحت في اطروحتي للماجستير وللدكتوراه أيضاً مشاريع عدة، وبالتالي سأبدأ من حيث انتهى الآخرون، ولكن لن نقف عند انجازات الآخرين وسنحاول ان نتجاوزها بكثير. ونحن في دولة مؤسسات ويجب ان تضرب اطنابها بأكثر من ذلك، ويجب ان يعلم الجميع بان لا مفر من محاسبة أي مسيء مهما كانت مكانته وهذه توجيهات سامية من صاحب السمو رمز لكل السلطات، الذي تصدر الأحكام باسم

لديه مستند فليقدمه، اما التحدث بالشعارات الرنانة والمصطلحات الفضفاضة فلا محل لها ولا صدق امام السلطة التنفيذية، ولذلك فلا تهاون مع أي فاسد ومتى ما علمنا ووصلت اليها معلومات حقيقية ان هناك فساد في مكان ما سنقوم كسلطة تنفيذية بتقديم هذا الفاسد الى جهات التحقيق فوراً.

كما ان صاحب السمو الامير هو بلا شك احد الآباء المؤسسين للدستور وساهم في وضع اللبنة الاولى له مع اخوانه الوزراء الـ 11 من ابناء الأسرة الحاكمة والـ 20 وزيراً من ابناء الشعب، فلن نتحدث عن ارادة سامية لسموه بمواجهة الفساد، ولا ننسى ان سموه هو اول من رفع علم الكويت في الامم المتحدة في اشارة الى ان الكويت دخلت حيز النفاذ كدولة مستقلة.

ويكفيتم في هذا الوطن العزيز ان حباناً الله بهكذا أسرة كريمة وقيادتها حكيمة لأنها بلا شك اتبعت قواعد الدستور وتعلم تماماً ان كل السلطات في الدولة تدور وجوداً مع نصوص الدستور والقوانين، فلا سلطة تخرج خارج نصوص الدستور والقوانين وكل سلطة تخرج

الأمر لا يمكن موازنته الا من خلال السلطة القضائية التي هي بدورها جزء من سلطات الدولة.

ما اهم التوجهات التي خصكم بها صاحب السمو بعد تشكيل الحكومة؟

● وجه صاحب السمو الامير بمحاربة الفساد ومواجه كل خطأ وخصوصاً داخل الجهاز الإداري، وهي السلطة التنفيذية، وستواجه اي مخالفة او اختلالات ادارية، فدولة يحصل على حقوقه بدون «منة» او تكلف، كما وجه صاحب السمو سمو رئيس الوزراء والوزراء بالبداية في مواجهة الاختلالات كجهاز اداري وانتقل بعد ذلك لترسيخ دولة القانون.

آليات محاربة الفساد

ماذا عن محاربة الفساد واليات ذلك كما ورد في التوجهات السامية لصاحب السمو؟

● كل من يدعي بان لديه وثيقة معينة فيها واقعة فساد، فعليه ان يقدم للسلطة المختصة ويبلغ هيئة مكافحة الفساد والنيابة العامة والقضاء الاداري، فلا عذر لحد ومن

صاحب السمو أحد الآباء المؤسسين للدستور وساهم في وضع اللبنة الأولى له

سمو الأمير وجه بضرورة محاربة أي خطأ أو مخالفات أو اختلالات إدارية

حباناً الله في الكويت بقيادة حكيمة وأسرة كريمة تمارس الديمقراطية حسب الدستور

## العزب تفقد سير العمل في قصر العدل

أعضاء المجلس والنائب العام المستشار ضرار العسوسى وقد رافقه الجولة التي امتدت لساعات وكيل وزارة العدل عبداللطيف السريع والوكيل المساعد لشؤون قصر العدل علي سلمان.

بما يتناسب مع حجم انجازاتهم وتفانيهم في أداء الرسالة العادلة التي يقومون بها. واختتم الوزير العزب جولته بقصر العدل بلفاته رئيس المجلس الاعلى للقضاء المستشار يوسف المطاوعة علي سلمان.

بمقر العدل، وفي مقدمتها قسم التسجيل وقسم الاعلان بإدارة التنفيذ للتعرف على سير العمل بذلك القسم، وما إذا كانت هناك إشكاليات محددة تعوق سير العمل او تتسبب في إلتامه بالسرعة المطلوبة. وامتدت جولة العزب في قصر العدل الى أمعاء سر الجلسات بالمحكمة الكلية استطلع خلالها مدى تجاوبهم مع ما قد يواجههم من مشكلات، كما استمع إلى آراء مندوبي المحامين وبعض المراجعين والمشكلات التي قد تواجههم

دعا وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.فالح العزب الى سرعة انجاز المعاملات الخاصة بالأحكام القضائية وما يتصل بها من أعمال الطباعة والاعلانات القضائية والتنفيذ، والمرافقات التابعة لها والمحكمة الكلية ومبنى التقاضي الملحق

جاء ذلك خلال جولة تفقدية للوزير العزب أمس في قصر العدل خلال اليوم الثاني لتوليه حقيبة الوزارة شملت إدارة التنفيذ والأقسام والمرافقات التابعة لها والمحكمة الكلية ومبنى التقاضي الملحق



د. فالح العزب وعبدالله السريع خلال الجولة في قصر العدل

## إعلان عن فتح باب الترشح لعضوية مجلس الإدارة

تعلن شركة مجموعة الإمتياز الإستثمارية (ش.م.ك.ع.عامه) عن فتح باب الترشح لعضوية مجلس الإدارة للدورة القادمة اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان ولدى الإيسوعين التاليين له.

فعلى من يستوفي معايير وشروط الترشح المذكورة في تعليمات هيئة أسواق المال بشأن قواعد الكفاءة والنزاهة للأشخاص المرخص لهم ويرغب في ترشيح نفسه مراجعة مقر الشركة الكائن في شرق - شارع خالد ابن الوليد- برج الداو - الدور العاشر، وذلك أثناء ساعات العمل الرسمية للشركة من 7:30 صباحاً حتى 3:00 عصراً، مصطحبين معهم المستندات المطلوبة لتعبئة نموذج طلب الترشح الخاص بالهيئة، حتى يتسنى لإدارة الشركة تقديم طلبات الترشح إلى السادة/ هيئة أسواق المال لدراستها والبت فيها.

1822282  
www.alimtiiaz.com

## شركة العربي للوساطة المالية شركة مساهمة كويتية (مقفلة)

### إعلان تذكيري

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية يتشرف مجلس إدارة شركة العربي للوساطة المالية - ش.م.ك. (مقفلة) بدعوة السادة المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية، المقرر انعقادها يوم الاثنين الموافق 26 ديسمبر 2016، في تمام الساعة 10:00 صباحاً في مجمع الوزارات - وزارة التجارة والصناعة الدور الثالث قاعة 2332، وذلك لمناقشة البند الوارد في جدول الأعمال.

لذا يرجى من السادة المساهمين الكرام الراغبين في الحضور أو من ينوب عنهم مراجعة الشركة في مقرها المذكور اعلاه خلال المواعيد الرسمية من يوم الأحد الى يوم الخميس من الساعة 8 صباحاً إلى الساعة 1:30 ظهراً، وذلك لاستلام جدول الأعمال والتوكيلات والمرافقات، مصطحبين معهم مستندات الملكية، وذلك قبل اجتماع الجمعية العمومية غير العادية بتاريخ وعشرين ساعة على الأقل.

والله ولي التوفيق

مجلس الإدارة